

## وزارة التمويل والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٥٣ لسنة ٢٠١٥

بشأن إضافة المواليد الذين لم يتم إضافتهم للبطاقات التموينية السارية

صادر بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢

وزير التمويل والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل وتعديلاته ؛  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح وتعديلاته ؛  
وعلى القرار الجمهورى رقم ٦ لسنة ٢٠١٣ بتنظيم وزارة التمويل والتجارة الداخلية  
وتحديد اختصاصاتها ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن قواعد استخراج البطاقات التموينية  
والتعامل بها وتعديلاته ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إضافة المواليد للبطاقات التموينية السارية  
ومنذ عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٥ ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٩ بشأن استخراج بطاقات تموينية جديدة  
للفئات الأولى بالرعاية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٩ بشأن استخراج بطاقات تموينية جديدة  
للفئات الأولى بالرعاية وتعديلاته ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ بشأن تعديل بعض بنود القرار الوزارى  
رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٩ والخاص باستخراج بطاقات تموينية جديدة للفئات الأولى بالرعاية ؛  
وعلى ما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦  
بالموافقة على ضم جميع المواليد الذين لم يتم إضافتهم إلى البطاقات التموينية  
ويتم الصرف لهم اعتباراً من ٢٠١٥/٧/١ ؛

## قرر:

### ( المادة الأولى )

اعتباراً من ٢٠١٥/٧/١ يتم إضافة جميع المواليد إلى البطاقات التموينية السارية والذين بلغت أعمارهم عامين فأكثر وكذا الذين لم يسبق إضافتهم إلى بطاقات ذويهم .

### ( المادة الثانية )

تُلغى المادة الثانية من القرارين الوزاريين رقمي ٣١ لسنة ٢٠٠٩ ، ٨٤ لسنة ٢٠٠٩

والمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ والتي تنص على :

( تستخرج بطاقات تموينية للفئات الأولى بالرعاية بحد أقصى ٤ أفراد للأسرة وعدم إضافة أي أفراد أخرى إلى البطاقة بعد الاستخراج ) .

### ( المادة الثالثة )

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُلغى كل نص سابق مخالف لأحكام هذا القرار .

وزير التموين والتجارة الداخلية

أ.د/ خالد حنفي